

جامعة الزقازيق
كلية التجارة

نموذج مقترح للرقابة المالية على نشاط الشركات
متعددة الجنسية في الدول المضيغة

دكتور

ضياء الدين عبد الحكيم عمران
مدرس المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

١- مقدمة البحث :

تتقسم الرقابة على الشركات متعددة الجنسية الى : رقابة النوله الأم وتهدف هذه الرقابة الى الحد من تدفق رأس المال المحلى الى الخارج حتى لا يترك ذلك آثار سلبية على إقتصادياتها متمثلا فى ضعف حصيلة الضرائب بإعتبارها ركيزه من ركائز الموارد العامه وضعف رأس المال القومى بإعتباره العمود الفقري لاقتصاديات الدول. ورقابه الشركه الام على الفروع التابعة لها والعامله فى الخارج بهدف التاكيد من ممارسة تلك الفروع لنشاطها بما يحقق الاهداف العامه للشركه ككل وأهمها تعظيم أرباحها على المستوى الدولى. ورقابة النوله المضيفه بهدف تجنب الآثار السلبية المرتبطه بأنشطه الشركات متعددة الجنسية وبالتالي تعظيم المنافع التى تعود على الاقتصاد العومى نتيجة استثمارات تلك الشركات وبما يتفق مع أهدافها القومية إقتصادية وإجتماعية. وتزداد الحاجه الى فعالية الرقابه من جانب النوله المضيفه نظرا لانها تمنح العديد من المزايا لهذه الشركات مثل الاعفاءات الجمركية والضريبية وتيسير عمليه تحويل الارباح... الخ.

وسوف يتناول هذا البحث دراسه رقابه النوله المضيفه على أنشطه الشركات متعددة الجنسية وذلك للأسباب الآتية :

- القصور الواضح فى الفكر المحاسبى نحو صياغه نموذج عام لرقابه النوله المضيفه على الاستثمارات الاجنبية وكل ما بذل فى هذا المجال من محاولات كان قاصرا على الدراسات الاقتصادية والقانونية.

- إمكانية صياغه نموذج عام للرقابه الماليه على أنشطه الشركات متعددة الجنسية يمكن فى ضوءه إختبار مدى كفاءة وفعالية النظم الرقابية المطبقة بواسطة الدولى المضيفه.

- حاجه لاقتصاد المصرى الى مثل هذا النموذج خاصة الأخذ بسيادة الانفتاح الاقتصادى وإزدياد دور القطاع الخاص (محلي وأجنبى) فى مجريات الحياه الاقتصادية.

٢ - الهدف من البحث

يهدف هذا البحث الى صياغه نموذج للرقابه الماليه على أنشطه الشركات متقدده الجنسية فى الدول المضيفه عمليا وذلك لزيادة فعالية الرقابه على أنشطه تلك الشركات.

٣ - خطه البحث

ترتبيا على ما تقدم يمكن تحقيق الهدف من هذا البحث من خلال دراسة النقاط الآتية :

١ - حتمية الرقابه الماليه على أنشطه الشركات متعددة الجنسية .

٢ - النموذج العام للرقابه الماليه على انشطه الشركات متعددة الجنسية.

٣ - النموذج المقترح للرقابه الماليه على أنشطه الشركات متعددة الجنسية.

٣ / ١ - نموذج رقابة دخول الاستثمارات

٣ / ٢ - نموذج رقابة التشغيل

٣ / ٢ - نموذج رقابة الملكية

٤ - النتائج والتوصيات

٥ - مراجع البحث

وذلك على النحو التالي :

١ - حتمية الرقابة الماليه على أنشطة الشركات متعددة الجنسية

أدى نمو تطور أنشطة الشركات متعددة الجنسية إلى إزدياد الحاجة الي رقابه ماليه فعاله علي أنشطتها نظراً لاهمية الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتركها هذه الانشطة على مجريات الحياه الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المضيفه . وتعتبر الآثار الاقتصادية لأنشطة الشركات متعددة الجنسية فى الدول المضيفه من الموضوعات التي يور حولها كثير من الجدل . فالمويد لأنشطه هذه الشركات يرى أنها تقدم رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية . والمعارض لها يرى أن تدفق رأس المال محدود وماتقدمه هذه الشركات من تكنولوجيا غير مناسب لخطط التنمية ، بالاضافه الى الآثار السلبية على ميزان المدفوعات فى الدوله المضيفه . وسوف يركز الباحث على الآثار الاقتصادية لأنشطة الشركات متعددة الجنسية فى الدول المضيفه باعتبارها الآثار الأكثر اهميه والأكثر خطوره والتي تبرر حتمية ايجاد نوع من الرقابة الماليه الفعاله على أنشطة هذه الشركات . وسوف يتناول الباحث هذه الآثار الاقتصادية من خلال

مناقشة الآثار الاتية :

١ / ١ - الآثار التكنولوجيه .

١ / ٢ - الأثر على القوى العاملة

١ / ٣ - الأثر على تدفق رأس المال

١ / ٤ - الأثر على ميزان المدفوعات .

١ / ٥ - الأثر على اسعار التحويل .

وذلك كما يلي :

١ / ١ - الآثار التكنولوجية Technological Impact

أظهرت النظريات الحديثة للتنمية أن الأخذ بالتكنولوجيا المتقدمة بالإضافة إلى رأس المال - بدون إهمال عوامل الإنتاج الأخرى - يؤثر تأثيرا كبيرا على معدلات النمو في أي اقتصاد من الاقتصاديات (Hood and Young, 1979, P. 184).

وبالنظر إلى الدول النامية نجد أنها عاجزة عن إنتاج هذه التكنولوجيا وما تستطيع إنتاجه يعتبر مكلفا. وهذا يجعل تلك الدول مضطرة للحصول على احتياجاتها التكنولوجية من الخارج. وتعتبر الشركات متعددة الجنسية مصدرا هاما لهذه التكنولوجيا اللازمه لتنمية الدول النامية لأن هذه الشركات غالبا تكون فروعا لشركات كبيرة (الشركة الام) تعمل في هذا المجال. ويتضح من ذلك أن نقل التكنولوجيا يعتبر أحد المنافع الهامة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية إلى اقتصاديات الدول المضيفة. ويرى Hood and Young أن المنافع التكنولوجية تعتمد بصفة رئيسية على مدى ملامتها للدول النامية مع الأخذ في الاعتبار الظروف السائدة في تلك الدول. والمعارضون للشركات متعددة الجنسيه لا يرون في ذلك منافع لأن - من وجهة نظرهم - هذه التكنولوجيا تؤدي إلى إتاحة فرص محدوده للعمالة الجديده وإنتاج منتجات معقده تقابل احتياجات طبقه معينة (أصحاب الدخل المرتفعة) (Frank, 1980, PP. 150 - 151) وتتميز الدول النامية بوفرة في العماله وندره في رأس المال ومن ثم لاتناسبها هذه التكنولوجيا التي تنقلها الشركات متعددة الجنسية لهم. وقام Reuber et. al. بعمل دراسه على عينه مكونه من ٧٨ شركة متعددة الجنسيه فوجد أن ٣٠٪ من هذه الشركات تنقل تكنولوجيا تناسب الظروف السائدة في الدول المضيفة (Reuber, 1973) وفي دراسه ثانيه قام بها Forsyth, et. al. على الشركات الاجنبية التي تعمل في القطاع الصناعى بغانا وجد أن تلك الشركات استخدمت وسائل إنتاج تختلف عن تلك الوسائل المستخدمه في الدوله الأم (forsyth, et. al. 1981, P.100) ونتائج هذه الدراسات أظهر أن الشركات الاجنبية يمكنها تعديل وسائل الإنتاج المطبقه في الدول المضيفة. وتلعب حكومات الدول المضيفة دورا فعالا في هذا المضمار لأنها تستطيع من خلال المفاوضات مع هذه الشركات أن تحدد التكنولوجيا المناسبه للظروف المحليه.. وفي غياب هذا الدور فإن التكنولوجيا المنقوله يمكن أن تؤدي إلى تخصيص غير كفاء للموارد المحليه. ونخلص من ذلك إلى أن اتكنولوجيا المنقوله سلاح ذى حدين وتزداد منافعها كلما نجحت حكومات الدول المضيفة في التوصل مع الشركات الاجنبية إلى اتفاقات تعدد المستوى التكنولوجى المناسب لها والذي يحقق أهدافها الاقتصادية.

١ / ٢ - الأثر على القوى العاملة Employment Impact

يعتبر خلق فرص عماله جديده واحدا من اهم الاهداف التي تسعى الدول النامية الى تحقيقه لحل مشكله البطاله بها. ولتحقيق هذا الهدف تسعى تلك الدول الى جذب الاستثمارات الاجنبية. وهذا يعنى أن الشركات الاجنبية تساعد فى حل مشكله البطاله وايضا رفع المهارات الفنية والادارية للعماله المحليه. وفى دراسة قامت تبها U N C T C اظهرت أن الشركات الاجنبية العامله فى الدول الناميه اوجدت فرص عماله لحوالى ٢ مليون عامل عام ١٩٧٠ (U N C 1973, P. 53) وفى دراسة قام بها Reuber, et. al عن مكونات العماله فى الشركات متعددة الجنسيه فى الدول المضيفة اظهرت أن نسبة العماله المحليه كانت مرتفعة فى جميع أقسام التشغيل حيث بلغت نسبة العماله المحليه فى الاقسام الانتاجيه ٩٧ ٪ والمشرفون ٩٠ ٪ ، ورجال البيع والتوزيع ٨٠ ٪ ورجال الاداره والمهندسين ٧٣ ٪ ، والمتوسط العام للعماله المحليه ٩٥ ٪ من اجمالى العماله.

وكما ذكر الباحث من قبل أن الأثر على القوى العاملة لا يقتصر على خلق فرص عمل جديده ولكن يمتد الى رفع المهاره الفنية عن طريق البرامج التدريبية . وهذا يتيح فى المدى الطويل فرصه لتزويد المجتمع بأفراد مؤهلين فى كل الوظائف بما فى ذلك الوظائف الادارية والتي تعد عنصر ضرورى لعملية التنمية الاقتصادية. ويوجه المعارضون نقدا يتعلق بعدد فرض العماله التي تخلقها هذه الشركات فى الدول المضيفة مقارنة بحجم البطاله. ويرد على ذلك بأن فرص العماله التي تتيحها هذه الشركات يساهم فى حل مشكلة البطاله مهما كان عدد الفرص التي توفرها محدودا/

١ / ٣ - الأثر على تدفق رأس المال Capital Provision Impact

ينظر الى إستثمارات الشركات الاجنبية فى الدول المضيفة على أنها مصدر للأموال يؤدي الى دعم المدخرات المحليه وعلاج النقص فى العملة الاجنبية . ويرى المعارضون لهذه الشركات أن استثماراتها تتم فى أضيق نطاق وبأقل قدر ممكن من تدفق رأس المال الاجنبى. وأيدت الدراسات الميدانية هذا النقد. فقد اظهرت دراسة قامت بها الامم المتحده أن ١٠.٥ ٪ من رأس المال المستثمر عن طريق الشركات الامريكه فى الدول الناميه يأتى من الولايات المتحده والباقي يأتى من مصادر أخرى مثل القروض المحليه وإعادة استثمار الارياح المحتجزه ومخصصات الاملاك.... الخ (U N, 1978) ويرجع السبب الرئيسى وراء انخفاض حجم الاستثمارات لهذه الشركات المتدفقة على الدول المضيفة الى رغبتها فى تخفيض درجه المخاطره فى ظل الاخطار المحتمله نظرا للاعتقاد السائد بأن الدول النامية تتميز بعدم الاستقرار و تعتبر اكثر مناطق العالم

إضطرابا. وأكثر الاخطار المحتملة اهمية هو انخفاض قيمج العمله للدول المضيفه والاملاك المرتبط بالتدهور المحتمل لموازن المدفوعات ، ومخاطر التأمين أو ما شابه ذلك.

وأيا كانت وجاه الاسباب وراء هذه السياسه فإن نتائجها تعتبر من وجهة نظر الدول المضيفه محبطة detrimental لاهتماماتها القومية. ولا شك ان اعتماد الشركات الاجنبيه علي مصادر محلية للتمويل يجعلها تفقد اهم مزاياها وهو جذب الاستثمارات الاجنبيه بالاضافة الى أن ذلك يحرم الشركات المحلية من مصدر التمويل الرئيسي إن لم يكن الوحيد لها.

١ / ٤ - الأثر على ميزان المدفوعات Balance of Payments Impact

تتميز الدول المضيفه وخاصه الناميه منها بوجود عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها. وتتنظر تلك الدول النامية الي استثمارات الاجنبيه على أنها وسيله لعلاج هذا العجز وحتى الآن لم نجد دليلا عمليا واحدا على أن الاستثمارات الاجنبيه للشركات متعددة الجنسيه قد ساهمت في علاج هذا العجز. وإنما التجربه العمليه أثبتت أن هذه الشركات تأخذ أكثر مما تعطي للدول المضيفه ومن ثم فإنها تضر بميزان مدفوعاتها أكثر مما تفيد. وفي دراسته قام بها مركز الامم المتحده للشركات الدوليه (U N C T C , 1973) وجد أنه ما بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٠ كان صافي تدفق رأس المال الاجنبي الي ٣٤ بوله ناميه يمثل ٣٠ ٪ من التدفقات الخارجيه . وأظهرت دراسة أخرى قام بها كل من Lall and Streeten علي عينه مكونه من ١٣٣ شركه أجنبيه تعمل في ٦ دول ناميه ، أن ٩١ ٪ من هذه الشركات لها آثار سلبيه علي ميزان المدفوعات في هذه الدول (Lall and Streeten , 1977, PP. 131 - 132).

ولعل اكبر أثر يمكن أن يساهم به هذه الشركات في علاج ميزان المدفوعات هو تقليص حجم الواردات ولكن وطبقا للدراسات السابق الاشاره اليها لم يحدث ذلك . ولعل الباحث يتساءل - ما الذي يحدث إذا لم توجد إستثمارات أجنبية ؟ إن الاجابه على هذا التساؤل تتوقف علي نوعيه إنتاج هذه الشركات وهل هذا الانتاج يعتبر إضافه الي ماكان يجب إنتاجه ؟ أم أن الانتاج المحلي متاح. وفي دراسته قام بها U N C T C لبيان أثر الاستثمارات الصناعيه الامريكه على الدول الناميه المضيفه توصل الى أن هذه الشركات . وفي حاله وجود بديل محلي لمنتجات هذه الشركات يكون لها آثار سلبيه على ميزان المدفوعات . وفي دراسة Lall and Streeten السابق الاشاره اليها وجدا أن ٣٠ ٪ من شركات العينة يمكن احلالها كليه عن طريق الشركات المحلية و ٥٠ ٪ يمكن احلالها جزئيا وال ٢٠ ٪ الباقية إعتبرت غير قابله للاحلل عن طريق الشركات المحليه بسبب

القيود المفروضة على التكنولوجيا المناسبة أو تعقيدها . وهذا يعنى أن الاثر الايجابي أو السلبي على ميزان المدفوعات يتراوح بين ٨٠ ٪ أثر سلبي و ٢٠ ٪ أثر ايجابي وفى دراسة Lall and Streeten توصلوا الي أن ٦٠ ٪ من الشركات المدروسة فى العينة تتأرجح بين الاثر الايجابي والسلبي وأن ٢٠ ٪ من الشركات لها أثر ايجابي واضح و ١١ ٪ من الشركات لها أثر سلبي واضح . ومن هذه المناقشة يستطيع الباحث القول أن هذه الشركات لاتساهم بشكل قاطع في علاج العجز فى ميزان المدفوعات فى الدول النامية المضيفه . وأن الاثر السلبي على ميزان المدفوعات قائم وهذا فى حد ذاته يؤدي الى زيادة الاهتمام بالرقابه الماليه على نشاط هذه الشركات . والسؤال الذى يفرض نفسه الآن . ماهى الاسباب التى تؤدي الى ظهور أثر سلبي لنشاط الشركات متعددة الجنسيه على ميزان المدفوعات فى الدول المضيفه ؟

فى الواقع أن هناك عدد من الاسباب يؤدي الى إحداث هذا الاثر السلبي أهمها :

** إعتماـد الشركات الاجنبية على مصادر تمويل محليه أكبر من مصادر التمويل الاجنبيـه لتقليل درجه المخاطره السالف الاشاره اليها .

** اعتمـاد هذه الشركات على استيراد جزء كبير من مستلزمات الانتاج بدلا من استغلاله المتاح منها محليا . وفى دراسات ميدانيه حول السلوك الاستيرادى لهذه الشركات مقارنة بمثيلاتها المحليه . وظهرت تلك الدراسات أن هناك اتجاه عالى لهذه الشركات الاجنبية لاستيراد مستلزمات الانتاج يفوق مثيلاتها من الشركات المحليه (للقوف عل تفاصيل هذه الدراسات الميدانية يمكن الرجوع الى (New Farmer , 1985, P. 46) يضاف الي ذلك أن نصف ما تستورده هذه الشركات على الاقل يتم الحصول عليه من الشركة الام أو الفروع التابعه لها (Rahman , 1982, P. 77)

** تلجأ الشركة الام الى وضع قيود على صادرات هذه الشركات التابعه له و العامله فى الدول المضيفه لمنع المنافسه بين فروعها العامله فى دول مختلفه . لهذا لدمنع الشركة الام فروعها من تصدير منتجاتها لمناطق معينه من العالم وقد تمنع التصدير تماما . وفى دراسة قام بها U N C T C أثبتت أن حوالى ٨١ ٪ من الشركات الاجنبية العامله فى أمريكا اللاتينية تمنع فروعها من الانتاج بغرض التصدير .

** استخدام الشركات الام لاسعار التحويل Transfer Pricing technique كوسيله لتهريب الاموال خارج الدول المضيفه علي النحوالذي سيظهره الباحث فى البند التالى .

١ / ٥ - الاثر على اسعار التحويل Transfer pricing impact

يمكن تعريف اسعار التحويل بصفه عامه بأنها اسعار ادارية تتعلق بالعمليات التي تتم داخل الاقسام المختلفه لمنشأة ما . وبالنسبه للشركات متعدده الجنسيه نجد أن هناك العديد من العمليات التي تتم بين فروعها المختلف مثل مبيعات البضاعه والخدمات المقدمه والقروض الخ. وعند تحديد اسعار لتلك العمليات يكون هناك احتمال كبير أن يتم تسعيرها بأسعار تختلف عن تلك الاسعار التي تحدد في سوق مفتوح والمعروفه باسم اليد العليا Arm's Length هي (١) :

- تخفيض الاعباء الضريبيه على عملياتها الدولية وذلك عن طريق تحويل الارباح ومن الدول ذات معدلات الضرائب العاليه الى الدول ذات معدلات الضرائب المنخفضة.

- تجنب القيود على تحويل الارباح . ففي الدول التي تفيد قواعد الصرف الاجنبي فيها من تحويل الارباح. فإن اسلوب اسعار التحويل يلعب دورا هاما في تجنب مثل تلك القيود وذلك عن طريق تسعير الواردات بأسعار مرتفعه وتخفيض اسعار الصادرات من الفروع العامله في تلك الدوله.

- تجنب الضغوط الاجتماعيه والسياسيه من جانب نقابات العمال في الدول المضيفة لأن هذه النقابات تمارس هذه الضغوط عندما تحقق الشركات معدلات عاليه من الارباح. ولهذا فإن الشركات الاجنبيه تستخدم اسعار التحويل في تخفيض الارباح لتجنب مثل هذه الضغوط الاجتماعيه والسياسيه وخاصة المطالبه بزيادة الاجور بالاضافه الى أن هذه الارباح العاليه قد تتخذ مؤشر على استغلال الشركات الاجنبيه للموارد المحليه . وجميعها عوامل قد تدفع حكومات الدول المضيفة لتأميم هذه الشركات أو فرض قيود عليها.

- تجنب الرقابه على الاسعار. فالعديد من الدول الناميه المضيفة تفرض رقابه على الاسعار وتحدد الاسعار على اساس التكلفة + نسبة معينه من الارباح ولكي تخفض الشركات الاجنبيه من أثر هذه السياسه على ربحيتها. فإنها تستطيع استخدام اسعار التحويل في رفع تكلفه الانتاج وبالتالي تجنب الآثار السلبيه لسياسه رقابه الاسعار في الدول المضيفه.

(١) لتفاصيل اكثر يمكن الرجوع الى

- تحقيق معدلات عالية من السيولة . ففي ظل وجود تدفق دائم للصادرات والواردات تستطيع الشركات الاجنبية عن طريق التحويل تحقيق معدلات عالية من السيولة بتقدير الواردات بأسعار عالية و الصادرات بأسعار منخفضة. وهذه السياسة تكون ناجحة لأن تحويل الارباح لا يتم الا في نهاية السنة المالية. ومما يزيد نجاحها وجود معدلات تضخم مرتفعة في الدول النامية المضيفة.

- تثبيت هم المنافسين المتوقعين Potential Competitives عن طريق إظهار معدلات عالية من الارباح وهمية باستخدام اسعار التحويل.

وقد أكدت الدراسات الميدانية التي تمت في هذا الشأن هذه الحقيقة . فقد قام Vaitsos بدراسة على الشركات الاجنبية العاملة في كولومبيا فوجد أن هذه الشركات تستخدم اسعار التحويل في التلاعب بتكلفه الانتاج إذ توصل الى أن المستلزمات الوسيطة التي باعتها الشركة الام الى كولومبيا رفعت اسعارها - عن طريق اسعار التحويل - بنسبه ١٥ ٪ في الصناعات الدوائية و ٤٠ ٪ في صناعة الكاوتشوك و ٢٥٥ ٪ في الصناعات الكيماوية وما بين ١٦ - ٦٠ ٪ في الصناعات الالكترونية Vaitsos 1984 وقد برر Vaitsos هذا التلاعب عن طريق استخدام اسعار التحويل بالآتي :

- الزيادة الكبيره في حجم المعاملات بين الشركه الام والفروع التابعه لها فقد وجد أن ٥٠ ٪ على الاقل من حجم واردات الفروع يتم الحصول عليها من الشركة الام.

- توافر العوامل المحفزه على استخدام أسعار التحويل في الدول المضيفة مثل ارتفاع معدلات الضرائب والرقابه علي أسعار الصرف والقيود المفروضة على تحويلات الارباح وأرتفاع معدلات التضخم والرقابه على الاسعار.... الخ.

- عدم وجود نظام رقابي فعال لمراقبه استخدام اسلوب اسعار التحويل الذي تتبعه الشركات الاجنبية في الدول المضيفة.

وعلى ذلك يكون استخدام اسعار التحويل في الدول المضيفة له آثار سلبية على اقتصاديات

يتمثل في :

* التأثير على ميزان المدفوعات بزيادة العجز أو على الاقل عدم المساهمة في حل مشكلة عجز ميزان المدفوعات.

* تخفيض حصيله الضرائب نتيجة استخدام اسعار التحويل في تخفيض الارباح المحققة من جانب هذه الشركات متعددة الجنسيه.

* مع إستمرار هذه الشركات الاجنبية فى سياسة واظهار الارياح بأقل من حقيقتها فإن المستثمرين المحليين سوف يترددون فى استثمار أموالهم داخل الدوله الامر الذى يجعل الاقتصاد القومى فريسه لهذه الشركات ويرتبط بالخارج بل ويصبح تابع له

ومن المناقشات السابقه يستطيع الباحث القول بأن أنشطه الشركات متعددة الجنسيه تترك آثار سلبيه على اقتصاديات الدول المضيفه. والاثر الايجابى الذى تتركه على العمال يعتبر الاستثناء من الآثار السلبيه. وهناك أدله عمليه عديده تفيد أن هذه الشركات تنتهج سياسات تخدم مصالحها فى المقام الاول وهذا بدوره يؤثر سلبيا على الرفاهيه الاقتصاديه للدول المضيفه ومن ثم لاتحقق الهدف المنشود منها.

وفى مثل هذه الظروف السالف الاشاره اليها ومناقشتها تظهر حتمية وجود نظام مناسب وفعال للرقابه المالىه على أنشطه هذه الشركات وإستثماراتها حتى تصبح مفيده ونافعه للاقتصاد القومى . وهذا يعنى أن الرقابه المالىه من جانب حكومات الدوله المضيفه يجب أن تهدف الى تعظيم لأنشطه الشركات متعددة الجنسيه العامله لديها والتقليل من الآثار السلبيه لأدنى حد.

وفى النقاط التاليه سيقوم الباحث بمناقشه النموذج العام للرقابه المالىه لتوضيح المقصود بالرقابه المالىه بصفه عامه، وعناصر نظام الرقابه المالىه وبوره الرقابه المالىه أو عمليه الرقابه. ثم يلى ذلك مناقشه النموذج المقترح للرقابه المالىه على أنشطه الشركات متعددة الجنسيه على النحو الوارد فى خطة البحث المشار اليها فى صدر هذا البحث ويلاحظ أن هذا النموذج المقترح يعتمد على قواعد الرقابه المالىه المعمول بها فى الفكر المحاسبى ويستمد جنوره وروافده الاصلية من النظرية العامه للمحاسبه وهذا ما سيتناوله الباحث فى الاجزاء التاليه من البحث.

٢ - النموذج العام للرقابه المالىه على أنشطه الشركات متعددة الجنسيه

يستطيع الباحث أن يناقش هذا النموذج العام من خلال مناقشه العناصر الآتية

١ / ٢ - تعريف نظام الرقابه المالىه

٢ / ٢ - عناصر نظام الرقابه المالىه

٢ / ٢ - دوره الرقابه المالىه

٢ / ٤ - خصائص نظام الرقابه المالىه

وفىما يلى تفصيلا لهذا الاجمال :

١ / ٢ - تعريف نظام الرقابة المالية

يواجه رجال الاعمال ومديرو المنشآت المختلفة يوميا بضرورة قرارات متعلقة بحياسة واستخدام الموارد لتحقيق هدف أو عدة أهداف محددة مسبقا. ويتفق الاكاديميين والممارسين علي أهمية الرقابة في تحقيق هذه الاهداف . بمعنى أن إذا كانت هناك مجموعه من الاهداف الجيده وتنظيم قوى ، وتوجيهات سليمة ونظام جيد للحوافز . فإن هذه التوليفه تفشل في تحقيق الاهداف الموضوعه في غيبة نظام فعال للرقابة (Strong and Smith , 1978, P. 1).

وقد ذكر Anthony and Dearden أن نظام الرقابة عبارته عن نظام هدفه المحافظه علي حالة أو موقف مرغوب فيه(Anthony and Dearden , 1976, PP. 3-4). وحدد كلا من Smith , Strong ووظيفة الرقابة بقولهم أن الرقابة وظيفه من خلالها يستطيع المنفذين executives تحديد التغييرات التي تطرأ على النشاط، واكتشاف الاسباب التي أدت اليها ، واتخاذ القرار أو الاجراء المصحح وذلك للمحافظة على حالة من التوازن داخل النظام المسئول عنه إداريا.

وذكر Compeland and Dascher أن الرقابه هي عمليه الحصول علي توافق بين الاهداف والاحداث وتشمل كل الطرق والعلاقات التنظيمية في سبيل تحقيق هذا التوافق. وعلي ذلك فإن جوهر الرقابة هو المقارنه بين الاداء الفعلي بالمخطط أو المستهدف. هذه المقارنه تظهر الانحرافات التي علي ضوئها يتم تصحيح النشاط ليقود الي الخطه لاصليه أو لتتقيح الخطه الاصلية ذاتها (Lucey, 1983, P.5).

وقد حدد Emanuel and Otley أربعة عناصر يجب توافرها حتى نستطيع القول بأن عمليه مايمكن مراقبتها هي : (Emanuel and Otly, 1985, P.7).

- يجب أن تكون هناك أهداف محدد والافقدت الرقابة معناها.

- المخرجات يجب أن تكون قابلة للقياس.

- توافر نموذج للتتبع يمكن عن طريقه معرفه الاسباب التي أدت الي عدم تحقيق بعض الاهداف.

- توافر القدرة لدى المنشأة علي اتخاذ القرارات المصححه وبالتالي يمكن تصحيح الانحرافات عن الاهداف الموضوعه.

٢ / ٢ - عناصر نظام الرقابة الماليه

يتضح من المناقشه السابقه أن نظام الرقابة الماليه يتكون من العناصر الآتيه:

- مجموعه من الاهداف أو المعايير المحدده للاداء المتوقع (المخطط).

- قياس الاداء الفعلي.

- مقارنة الاداء الفعلي بالاداء المتوقع (المخطط).

- تحديد الانحرافات على ضوء المقارنة السابقة.

- التغذية المرتدة للانحرافات.

- اتخاذ القرار أو الاجراء المصحح.

فالعنصر الأول وهو مجموعه من الاهداف والاستراتيجيات والتي فى ضوئها يتم اعداد الخطط والاداء المتوقع أو ما يجب أن يكون عليه الاداء فى الفترة المقبلة، وخلال التنفيذ يتم مقارنة الاداء الفعلي بالاداء المتوقع بصفة دورية. وفى ضوء هذه المقارنة يستطيع المدير او القائم بالتقييم أن يحدد ما إذا كان الاداء مرضى أم لا . وهذا التقييم يعطي مؤشرا الي أنواع متعددة من التغذية المرتدة . فإذا ماتم الحكم على الاداء بأنه مرضى فإن هذا يتم رفعه الي المدير التنفيذى أو المنفذ. والاداء المرضى يقصد به أن الاداء الفعلي يتفق مع الاهداف العامة الموضوعه للمنشأة. وإذا ماتم الحكم على الاداء بأنه غير مرضى . فإننا فى هذه الحالة نحتاج الي نوعين من التغذية المرتدة هما :

- تحفيز المديرين لاتخاذ الاجراءات المصححة

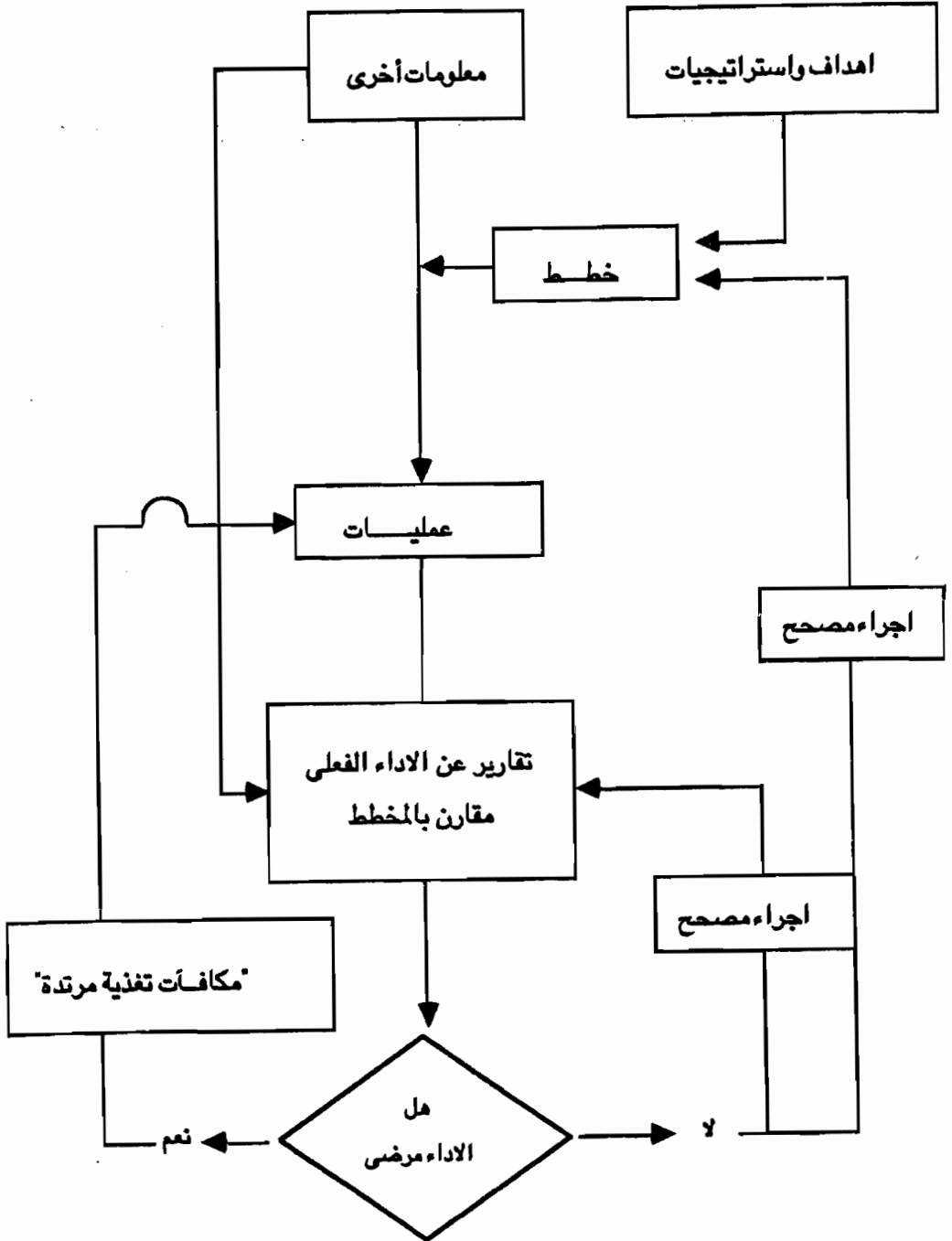
أو - تنقيح الخطط الاصلية

وينظره الي عناصر النموذج والطريقة التي يعمل بها يتضح أن عناصر الرقابة تدور فى دائرة منتظمة ومغلق لأن كل عنصر يقود الي العنصر الذى يليه. وهذا يمكن بيانه فى دوره نظام الرقابة المالى.

٢ / ٣ - دوره نظام الرقابة المالية

بعد أن تناولنا بالبيان عناصر نظام الرقابة المالية نتناول فيما يلى دوره هذا النظام أى العلاقات التى تربط العناصر بعضها ببعض الآخر وهذا يمكن توضيحه فى الشكل الآتى :

ويتضح من الشكل السابق الذى يوضح دورة نظام الرقابة المالى حقيقه ما أشار اليه الباحث من قبل أن دورة النظام دورة مغلقة وأن كل عنصر يكمل العنصر الآخر بحيث لا نستطيع عدد التطبيق العملي لهذا النموذج العام أن نسقط عنصر أو نهمله لان ذلك سيؤدى الي خلل فى نظام الرقابة (Anthony and Dearden, 1976, P. 102).



٢ / ٤ - خصائص النموذج العام للرقابة الماليه

يتميز النموذج العام للرقابة الماليه بعدد من الخصائص يمكن ذكرها علي النحو

الآتي : (Strong and Smith , 1978, PP. 5-15)

- ١ / ٤ / ٢ - المرونه Flexibility يتميز النموذج بأن تصميمه يسمح بأخذ الظروف والتغيرات التي قب تطراً على النشاط في المنشأة في الاعتبار.
 - ٢ / ٤ / ٢ - التوافق Consistency يتوافق نظام الرقابة مع أهداف وسياسات المنشأة.
 - ٣ / ٤ / ٢ - الوضوح حيث يتميز النموذج العام بأنه مكتوب ويسهل على كل قارئ له فهمه وإدراكه ومن ثم العمل به وتنفيذه.
 - ٤ / ٤ / ٢ - التغذية المرتده حيث يسمح النموذج بإعداد تقارير عن الانحرافات عن المخطط ورفعها بأسرع ما يمكن الى المستويات الادارية المسئوله لاتخاذ الاجراءات أو القرارات المصححه.
 - ٥ / ٤ / ٢ - اهمية ومناسبة الاجراء المصحح . والنموذج كما سبق مناقشته يسمح بإتخاذ الاجراء المصحح وطبقا لما هو وارد بالنموذج نجد أن الاجراء المصحح ثابت ومناسب.
 - ٦ / ٤ / ٢ - الشمول Pervasivness ويقصد بالشمول كخاصية للنموذج العام للرقابه أن جميع المستويات الادارية والتنفيذيه داخل المنشأه خاضعة للرقابه.
- ويخلص الباحث مما سبق أن الرقابه تهتم بقياس انحرافات الاداء الفعلي عن الاداء المخطط وتقدم معلومات يتم على ضوئها اتخاذ الاجراءات أو القرارات المصححه وعملية الرقابة تتم في صورة دائره مغلقة ذلك أن كل عنصر من عناصر النظام الرقابي يقود الى عنصر آخر (الذي يليه). ويجب أن يتميز النظام الرقابي المرونه والتوافق والوضوح والشمول وإمكانيه ومناسبه القرار أو الاجر المصحح. ويعد ذلك ينتقل الباحث لمناقشة النموذج المقترح.

٣ - النموذج المقترح للرقابة الماليه على نشاط الشركات متعددة الجنسيه

ذكر الباحث من قبل أن الرقابة على الاستثمارات الاجنبيه في الدول المضيفة ضروري

لتعظيم فائده هذه الاستثمارات للاقتصاد القومي.

ويرى الباحث أن الشركات الاجنبيه تمر بمرحلتين : المرحله الاولى : مرحله دخول

الاستثمارات الى الدوله المضيفه والمرحله الثانيه : مرحله تشغيل هذه الاستثمارات ولهذا فان أي

نظام للرقابه يجب أن يشمل هاتين المرحلتين . بمعنى أن يكون هناك :

- نظام للرقابة على دخول الاستثمارات Entry Control.

و نظام للرقابة على تشغيل الاستثمارات Operational Control.

والرقابة على دخول الاستثمارات يهتم بقرار اللوالة المضيفة من قبول مقترح إستثمارى أجنبى من عدمه . أما الرقابة على تشغيل الاستثمارات فيهتم بتتبع وملاحظة الاداء الفعلى للمقترح الاستثمارى الاجنبى الذى تمت الموافقة عليه وقبوله .

وهذين النوعين من الرقابة يجب النظر اليهما على أنهما كيان واحد . فمثلا المنافع التى يمكن الحصول عليها من اتفاقية دخول استثمارات أجنبية تصبح وهمية ما لم يتبعها متابعة فعالة للتأكد من تحقيق هذه المنافع . ولعل العديد من الدول المضيفة لا تحصل على منافع كبيرة من الاستثمارات الاجنبية بسبب ضعف نظم الرقابة على هذه الاستثمارات .

يضاف الى ذلك أن هناك نوع ثالث من الرقابة على نشاط الشركات الاجنبية يمكن الحصول عليه عن طريق مطالبه هذه الشركات بالاستثمار فى صورة مشروعات مشتركة Joint Venture مع الشركات المحلية . وهذا النظام يعرف بنظام رقابة الملكية . Ownership Control . وبالرغم من أن عملية الدخول فى مشروعات مشتركة مع الشركات المحلية يمكن أن يتم أثناء . مرحلة دخول الاستثمارات وبالتالي يخضع للرقابة على الدخول . إلا أنه من الافضل أن يتم معالجة رقابة الملكية فى بند مستقل عن رقابة الدخول . وعلى ذلك فإن النموذج المقترح يشمل ثلاث نماذج فرعية متكاملة هى :

١ / ٢ - نموذج الرقابة على دخول الاستثمارات

٢ / ٢ - نموذج الرقابة على التشغيل .

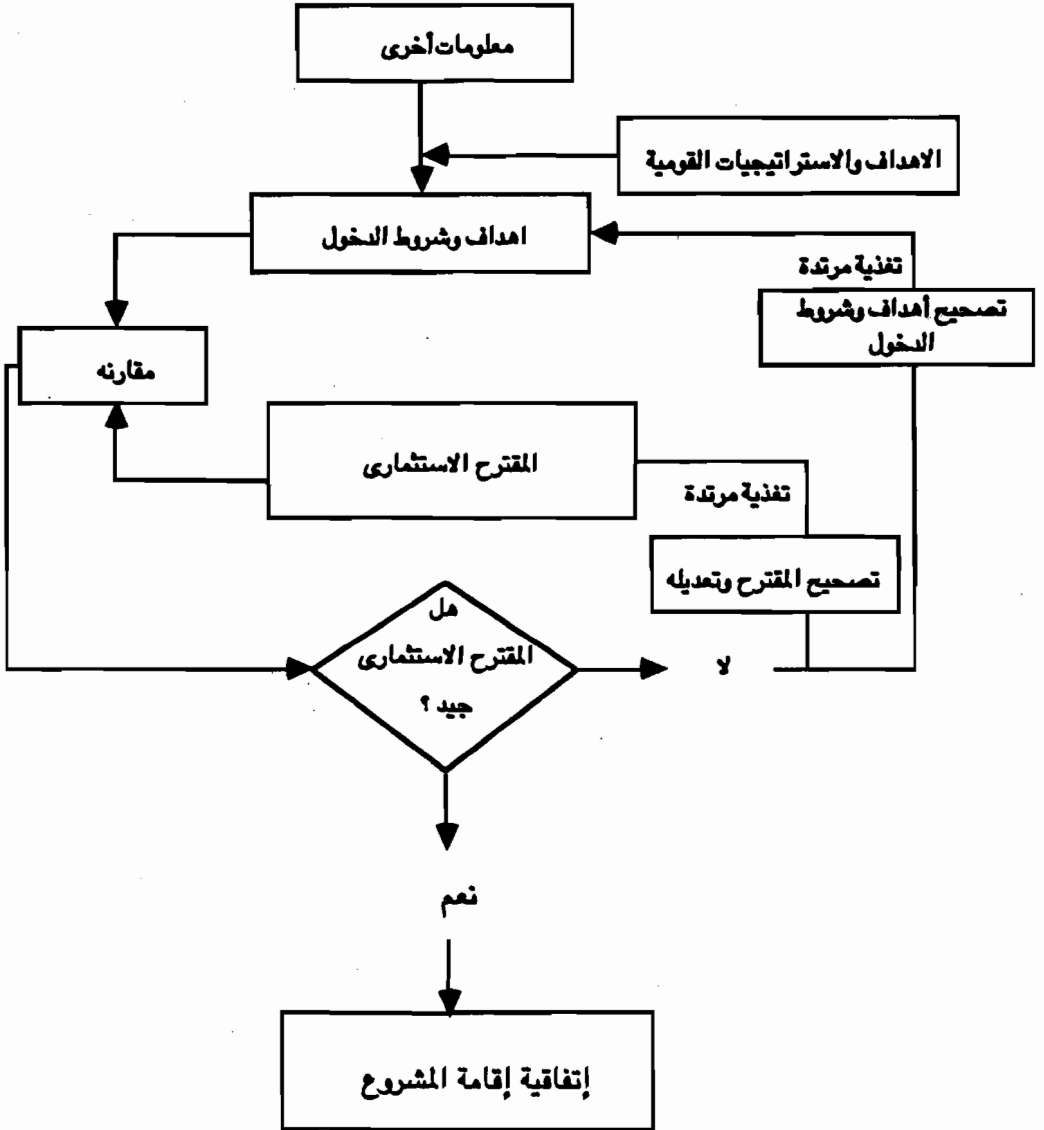
٣ / ٢ - نموذج الرقابة على الملكية المشتركة .

ويمكن تناولها بالبيان كما يلى :

١ / ٣ - نموذج الرقابة على دخول الاستثمارات

يستطيع الباحث أن يعرف هذا النموذج بأنه العملية التى بموجبها يتم فحص وتقييم مقترح استثمارى أجنبى معين فى ضوء مجموعة من الاهداف وضوابط الدخول المحدده مقدما من جانب حكومات الدول المضيفة تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بقبول أو رفض هذا المقترح . والهدف الرئيسى لهذا النموذج طبقا لهذا التعريف هو التأكد من أن مقترح الاستثمار الاجنبى فى الدولة المضيفة سوف يحقق منافع كبيرة للاقتصاد القومى .

ويمكن بيان فكرة هذا النموذج فى الشكل الآتى :



وهلى ضوء ذلك يمكن بيان خطوات عمل النموذج كما يلى:

- ١- يبدأ النموذج بوضع وتحديد وصياغة مجموعه من شروط دخول الاستثمارات الاجنبية والاهداف التى ترغب الروله فى تحقيقه من وراء تلك الاستثمارات هذه الشروط يتم وضعها فى ضوء مجموعه من الاهداف والاستراتيجيات العامه التى تم إقرارها والموافقة عليها فى الخطه القومية للدولة.
- ٢- يتم مقارنة كل مقترح استثمارى أجنبى بعد فحصه و تقييمه بشروط وأهداف دخول الاستثمارات الاجنبية.
- ٣- على ضوء هذه المقارنه بالاضافة الى أى معلومات أخرى مناسبة يتم تحديد درجة انطباق المقترح الاستثمارى مع الاهداف والشروط الموضوعه (الخطوة ١)
- ٤- عملية المقارنة يمكن ان ينتج عنها :

- قرار بالموافقة على قبول الاستثمارات الاجنبية ومن ثم توقيع اتفاقية الدخول
- قرار بعدم الموافقة . وفى هذه الحالة تبدأ جوله من المفاوضات بين الدوله
والمستثمر الاجنبى حتى تنطبق شروط المقترح الاستثمارى مع شروط واهداف
الدخول . فإذا ما جبت ذلك يصدر قرار بالموافقة.

ومن هذه الخطوات يتبين لنا أن العناصر الرئيسية فى هذا النموذج هى :

- أهداف وشروط دخول الاستثمارات الاجنبية
- الفحص والقياس
- التقييم واتخاذ القرارات

ويمكن تناول هذه العناصر الرئيسية الثلاث للنموذج كما يلى :

* أهداف وشروط دخول الاستثمارات الاجنبية

شروط دخول الاستثمارات

تختلف شروط دخول الاستثمارات من دولة لأخرى حسب ظروفها الاقتصادية ، بل وتختلف من وقت لآخر داخل نفس الدوله حسب التغيرات الاقتصادية التى تطرأ على مجريات الحياة الاقتصادية بها، أو فى ضوء القوه التفاوضيه للدوله فى مواجهة المستثمرين الاجانب وفى ظل درجة التقدم الاقتصادى الخ ويستطيع الباحث أن يتقدم بالقائمة الآتية من الشروط والتى يمكن اتخاذها كأساس للشروط التى يمكن ان تناسب الاقتصاد القومى المصرى :

- تحديد أنشطة معينه للاستثمار الاجنبى. هذه الانظمة يجب أن يكون المستثمر المحلى أو الشركات المحلية عاجزه عن تنفيذها بمفردها.
- تحديد عدد العماله الاجنبيه التى تعمل فى هذه الشركات لتحديد نوعيتها ومستوياتها وذلك فى اضييق الحدود وفى حاله عدم وجود خبرات محلية تستطيع أداء نفس العمل الذى يقوم به العامل الاجنبى.
- الاتفاق مع الشركات الاجنبية على تنفيذ مشروعات مشتركه مع الشركات المحليه أو مع مستثمرين محليين.
- الاشتراط على الشركات الاجنبية إعداد برامج تدريبية لجميع العاملين بها وتخضع هذه البرامج لاشراف السلطات المحليه للتأكد من جودها.
- وضع حدود للقروض المحليه التى تمنح لهذه الشركات لإرغامها على الاعتماد على اكبر قدر من رأس المال الاجنبى.
- تنظيم عمليه تحويل الارباح ووضع نظام محلى لاسعار الصرف الخاصه بهذه الشركات.

أهداف دخول الاستثمارات الاجنبية

- نظرا لأهمية الهدف من دخول الاستثمارات الاجنبية والسالف الاشاره اليه فيجب على المخطط القومى وصانع السياسة الاقتصادية أن يحدد تلك الاهداف بوضوح تام وبقه تامه وإلا فإن نظام الرقابة يفقد معناه. والاطار العام لهذه الاهداف التى تتطلع الدول المضيفة لتحقيقها يمكن ذكرها بصفه عامه كما يلى :
- خدمه أغراض النمو الاقتصادي وخطط التنمية.
 - المساهمة فى حل مشكله البطالة.
 - تحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق المساهمة فى خفض العجز.
 - تحسين الموارد الحكوميه.
 - ايجاد فرص استثماريه لرجال الاعمال المحليين.
 - الحصول على اساليب انتاجيه متقدمه وتكنولوجيا جديده.
 - تعظيم فرص المنافسه المحليه.
- ويجب ملاحظه أن أى دولة مضيفه لا تستطيع أن تحصل على أو تحقق كل هذه الاهداف ولكن على الاقل تحقيق السواد الاعظم منها. فبعض هذه الاهداف قد يبدو متعارضا مع الاهداف الاخرى . فعلى سبيل المثال الحصول على تكنولوجيا متقدمه كههدف قد يؤدى الى التأثير على

هدف حل مشكلة البطالة لأن التكنولوجيا المتقدمة فى الصناعة أو الزراعة لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة . وهدف ايجاد فرص استثمارية لرجال الاعمال المحليين قد يؤثر على هدف تحسين أوضاع ميزان المدفوعات . لان الفرص الاستثمارية تتطلب استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج من الخارج. فاذا لم يصاحبها زيادة فى الصادرات فإن هذا الهدف يؤدي الى زيادة عجز ميزان المدفوعات . وعلى ذلك فإن راسمى السياسة الاقتصادية وواضعى الخطط الاقتصادية يجب عليهم تحديد أى من هذه الاهداف أكثر اهمية وأكثر ضروره لخدمه اغراض السياسه الاقتصادية وخطط التنمية فى الدولة والتمسك بها وعدم النزول عنها عند اجراء مفاوضات مع ممثلى الشركات الاجنبية قبل دخول الاستثمارات الاجنبية داخل البلاد. وهذا يعنى أن المسئولين عن اجراء هذه المفاوضات يجب عليهم وضع قائمة بأولويات الاهداف كما أشار الباحث الى ذلك. وعلى ضوء هذه القائمة من الاولويات تبدأ الدولة المضيفه فى تشغيل نظام الرقابه الماليه على أنشطه الشركات الاجنبية العامله فى أراضيها وطبقا لنفس الخطوات المشار اليها من قبل.

* الفحص والقياس

العنصر الثانى فى نموذج الرقابه على دخول الاستثمارات هو عمليه الفحص والقياس لمقترحات الاستثمارية. وتستهدف عمليه الفحص الى التأكد من انطباق شروط دخول الاستثمارات على المقترح الاستثمارى . ويهدف القياس الى تحديد المنافع المتوقع الحصول عليها من هذا المقترح الاستثمارى للاقتصاد القومى. ومخرجات هذا العنصر (الفحص والقياس) تعتبر الاساس الذى ترتكز عليه الخطوه التاليه.

* التقييم واتخاذ القرارات

الخطوة الاخيره فى نموذج رقابه دخول الاستثمارات هى عمليه التقييم واتخاذ القرارات والهدف من هذه الخطوه تقييم المقترح الاستثمارى الاجنبى بمعنى قياس درجة نجاحه فى مقابله شروط واهداف بغرض ما إذا كان الاستثمار مرضى أم لا .

وتبدأ عمليه التقييم بمقارنه الاهداف الموضوعه للمقترح الاستثمارى بما تم تحقيقه منها. وبناء على هذه المقارنه - بالاضافه الى أى معلومات أخرى مناسبة - فإن متخذ القرار الحكومى يستطيع الحكم على ما إذا كان المقترح الاستثمارى مرضى أم لا ؟

وهناك عدة احتمالات لنتائج التقييم هى :

الاحتمال الاول

إذا كان المقترح الاستثمارى جيد بمعنى أنه سيحقق الهدف أو الاهداف المرجوه منه يتم اتخاذ قرار بالموافقه عليه . كما يتم توقيع إتفاقية دخول الاستثمارات بين الشركه الاجنبية والدول المضيفة. وهذه الاتفاقية يجب أن توضح المنافع التى سيحصل عليها كلا الطرفين، وكذلك تعهدات كل طرف تجاه الآخر والعقوبات التى توقع على كل طرف فى حالة عدم وفائه بالتزاماته تجاه الآخر.

الاحتمال الثانى

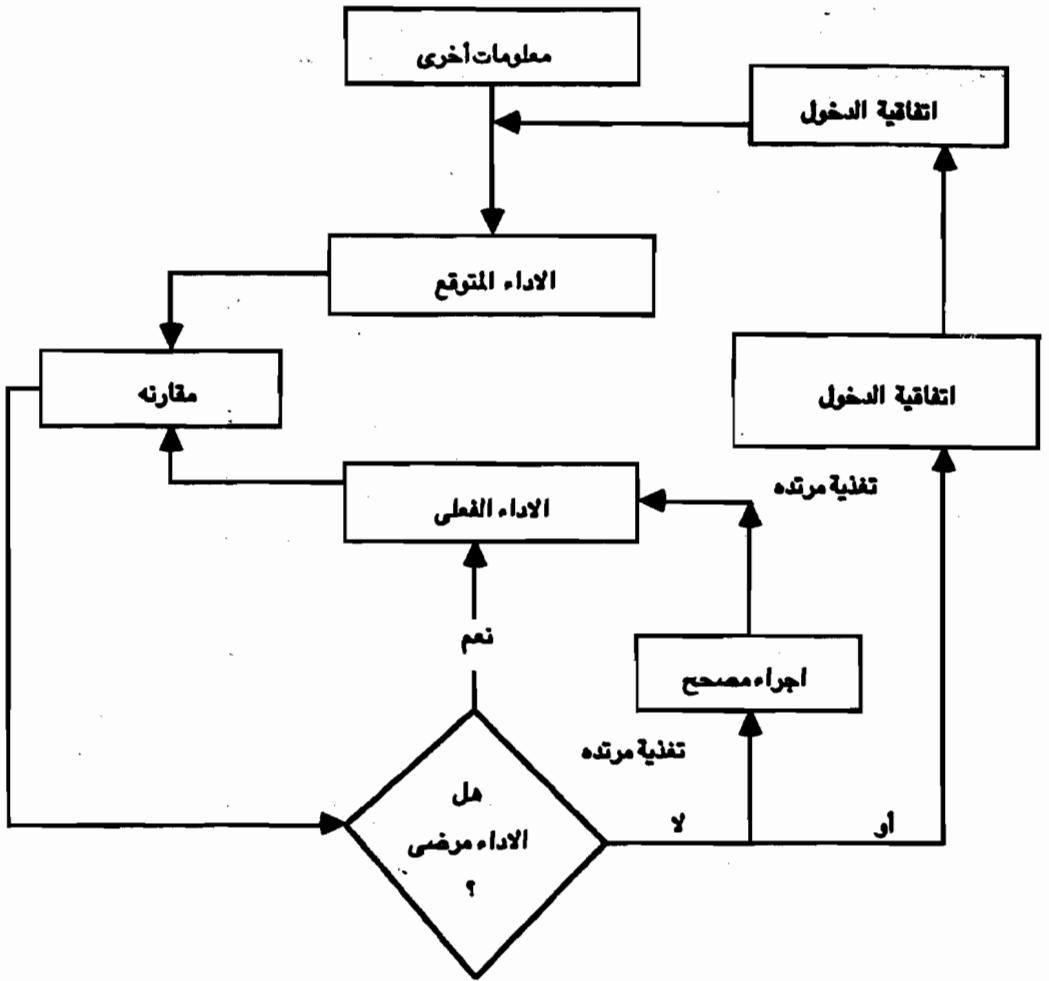
إذا كان المقترح الاستثمارى غير جيد . فإن ذلك يترتب عليه إما رفض هذا المقترح أو الدخول فى مرحله جديدة من المفاوضات بين المستثمر الاجنبى والدوله. ولا شك أن نتائج هذه المفاوضات تعتمد على القوه التفاوضيه بين الطرفين . والدوله فى تفاوضها مع ممثلى الشركات الاجنبيه ستحاول تعديل المقترح الاستثمارى بحيث يقابل السواد الاعظم لشروط وأهداف الدخول السابق وضعها بما يتفق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدوله. وإذا كان ممثلى الشركات الاجنبية فى موقف تفاوضى أفضل ولم تتمكن الدوله من تعديل المقترح الاستثمارى بما يتفق مع شروط وأهداف دخول الاستثمارات . فى هذه الحاله يكون من الافضل رفض المقترح لأن آثاره السلبيه ستفوق منافعه.

وبالموافقة على المقترح الاستثمارى وتوقيع إتفاقية دخول الاستثمارات بين الدوله والشركه الاجنبية. فإن ذلك يعنى بداية عمل نظام آخر للرقاب* أو بمعنى أدق المرحلة التاليه للرقابة وهو نظام الرقابه على تشغيل الاستثمارات أو نظام رقابه التشغيل وهو موضوع المناقشة التاليه.

٢ / ٢ - نموذج الرقابه على التشغيل

توصل الباحث من دراسه النموذج السابق (دخول الاستثمارات) الى أن مخرجاته تتمثل فى صياغه إتفاقية دخول الاستثمارات بين الدوله والشركه الاجنبية . وكما ذكر الباحث فإن هذه الاتفاقية تحدد بدقه المنافع التى سيحصل عليها كل طرف. لهذا فإن الدوله المضيفة يجب أن تتأكد من أن نشاط الشركه الاجنبية تتم وفقا لما تم الاتفاق عليه. وهذا فى حد ذاته يمثل الهدف الرئيسى لهذا النموذج. وعلى ذلك يمكن تعريف نموذج الرقابه على التشغيل بأنه العمليه التى بموجبها يتم قياس الاداء الفعلى للمقترح الاستثمارى السابق إقراره . ومقارنه هذا الاداء الفعلى بما تم الاتفاق عليه لبيان الانحرافات واتخاذ القرارات المصححه المناسبه.

ويمكن بيان العناصر الرئيسيه لهذا النموذج فى الشكل الآتى



ومن الشكل السابق يمكن بيان خطوات عمل النموذج كما يلي :

الخطوة الاولى

يبدأ النموذج مستندا الى إتفاقيه دخول الاستثمارات الاجنبية الى الدوله المضيفة . وطبقا لهذه الاتفاقية - بالاضافه الى أى معومات أخرى مناسبة - يتم اعادة صياغة هذه الاتفاقية فى صوره موازنه أو خطة . وهذه الموازنه تحدد الاداء المتوقع والذي يتم مقارنته بالاداء الفعلى .

الخطوة الثانية

تصميم نظام للتقارير على ضوء الخطوة الاولى بهدف تجميع المعلومات والبيانات عن الاداء الفعلى وفى ضوء هذه المعلومات يتم قياس الاداء الفعلى .

الخطوه الثالثه

يتم مقارنه الاداء الفعلى (الخطوه الثانيه) بالاداء المتوقع (الخطوه الاولى) وعلى ضوء هذه المقارنه - بالاضافه الى أى معلومات أخرى مناسبة - يتم تقييم نشاط الشركة الاجنبية والحكم على هذا النشاط ما إذا كان مرضى أم لا ؟ ويديهى أن هذه المقارنه تتم بصفه دورية.

الخطوة الرابعه

اتخاذ الاجراءات أو القرارات المصححه المناسبه على ضوء المقارنه السابقه. فإذا ماكشفت المقارنه على أن الاداء مرضى ويسير طبقا للشروط والاهداف الموضوعه ويحقق المنافع المتوقعه. فلا توجد اجراءات أو قرارات مصححه فى هذه الحاله. أما إذا كشفت المقارنه عن أن الاداء غير مرضى فيجب فى هذه الحاله :

* اتخاذ القرارات والاجراءات المصححه المناسبه والتي تجعل الشركة الاجنبية تزاو نشاطها بصوره تتفق مع الاهداف والشروط الموضوعه لدخول الاستثمارات .

* الدخول مع الشركة الاجنبية فى مفاوضات جديدة إذا ماحدثت تطورات فى البيئة المحيطه لم تؤخذ فى الاعتبار عند توقيع الاتفاقية ترتب عليها الانحراف عن الشروط والاهداف المتعلقه بدخول الاستثمارات . وهذا يعنى التوصل الى اتفاقية جديده فى ظل الظروف الجديده ويتطلب ذلك تعديل اهداف وشروط دخول الاستثمارات. ويجب ملاحظه ان الاهداف والشروط الجديده يجا

أن تحقق أكبر نفع للاقتصاد القومي ولا تتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية.

* إذا لم تتجح الاجراءات أو القرارات المصححة فى تعديل نشاط الشركة الاجنبية بما يحقق نفع للاقتصاد القومي فيجب الغاء الاتفاقية فوراً.

٢ / ٣ - نموذج رقابة الملكية المشتركة

تناول الباحث من قبل بالبيان نموذج رقابة دخول الاستثمارات الاجنبية ونموذج رقابة تشغيل هذه الاستثمارات وفيما يلي يناقش الباحث نموذج رقابة الملكية وهو النموذج الفرعى الثالث من النموذج المقترح للرقابة المالية.

ويعتمد هذا النموذج على المطلب الذى أشار اليه الباحث من قبل والخاص بضروره دخول الشركات الاجنبية مع الشركات المحليه فى مشروعات مشتركة . والمتبع للسياسه الاقتصادية للدول المضيفه وخاصه النامية منها يجد أن هناك تأييد واسع لهذا المطلب من جانب حكومات هذه الدول. ومصدر هذا التأييد أن الشريك المحلى يقترض أنه سيتبنى سياسات تتفق وأهداف الحكومه الوطنيه . وهذا يعنى أن مبدأ المشاركة مع الشركات الاجنبية سيؤدى الى تعظيم المنافع التى تعود على الاقتصاد القومى فى هذه الدول (Stopford , 1972 , P.166) وقد أبدى Vernon وجهه نظر فى هذا الخصوص فذكر أن نقطة الالتقاء الوحيدة التى تلتقى فيها إهتمامات الشريك المحلى مع الاهداف الرئيسيه للاقتصاد القومى هى: عمليه تحويل جزء من أرباح الشركة الاجنبية الى الفرع المحلى (Vernon 1987, PP. 162 - 170) ومن ناحيه أخرى تستطيع الشركات الاجنبية أن تحقق منافع من هذه المشاركة عن طريق الضغوط التى يمكن أن يمارسها الشريك المحلى على حكومته لصالح الشركه وهى بلا شك أقوى من الضغوط التى يمكن أن يمارسها المستثمر الاجنبى على حكومه الدوله المضيفه.

وهناك العديد من العيوب للمشاركة بين الشركات الاجنبية والشركات المحليه أو الاستثمارات الاجنبية التى تأخذ شكل مشروعات مشتركه منها - أن الشركه الام أمام هذه الشركه قد لا تقدم لهذه الشركه المشتركه التكنولوجيا الحديثه والتى كان يمكن تزويد فرعها بها بدون مشاركه . يضاف لذلك إزدياد حجم المصروفات الاداريه سيحاول الحصول على أكبر حجم من العماله وأعلى قدر من المرتبات. وهذا الامر سوف يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات فى الدوله المضيفه. ورغم هذه الشكوك والعيوب التى تدور حول إفتراض توافق أهداف واتجاهات المستثمر المحلى مع الاهداف والاتجاهات القومية . فإن معظم الدول الناميه المضيفه تصر على اتباع هذه

السياسة وكذلك تشترط أن نسبة المساهمه فى رأس المال الشركه المشتركه عن طريق الشركه المحلى لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال. والنول التى تطبق هذه السياسه البرازيل والهند وماليزيا والمكسيك وسيريلانكا . وفى مصر ، ورغم السماح من جانب السلطات المصريه بتكوين فروع للشركات الاجنبية بالعمل فى مصريون مشاركة لها من جانب الشركات المحليه. إلا أن القاعده العامه هى أن الاستثمار الاجنبى يجب أن يأخذ شكل مشروع مشترك مع رأس المال المحلى (قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسيه ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩).

وقد أثبتت بعض الدراسات التى تمت على الانواع المختلفه لها كل ملكيه المشروعات الاستثماريه الاجنبية ومدى تحقيقها للاهداف القوميه بأنه لا يمكن القطع بأن هناك أفضليه مطلقة لهيكل معين من الهياكل الاستثمارية.

ففى دراسة عن الاقتصاد المصرى - القطاع الصناعى - أثبتت أن الشركات المملوكه ملكيه كامله للشركات الام الاجنبية تتفوق على الشركات المملوكه ملكيه مشتركه (رأسمال أجنبى + محلى) من حيث درجه التقدم التكنولوجى والمساهمه فى حل مشكله النقد الاجنبى . وفى ذات الوقت كانت تلك الشركات أقل قدره على تحقيق أهداف أخرى مثل خلق فرص جديده للعماله وتنمية المهارات الاداريه والفنيه للعماله المصريه. وكذلك القصور فى استغلال الموارد المحليه (Berry, 1980) ونظرا لأن الاهميه النسبيه للاهداف القوميه تختلف من قطاع اقتصادى الى قطاع اقتصادى آخر، بل تختلف داخل القطاع الواحد من فترة زمنية لأخرى . لهذا لا تستطيع تفضيل هيكل استثمارى عن هيكل استثمارى آخر ، لان الهيكل إذا تم تفضيله فى قطاع معين فإن نفس الهيكل لا يكون هو الافضل فى قطاع آخر. وأيضا إذا كانت الظروف السائدة فى وقت معين تجعل هيكل معين أفضل من هيكل آخر . فبتغير هذه الظروف لا يكون هذا الهيكل ذاته هو الافضل. ولهذا فإن السياسه الحكوميه فى هذا المجال يجب أن تتصف بالمرونه التى تسمح بأخذ الاهميه النسبيه للاهداف القوميه فى الحسبان عند إختيار شكل استثمارى لىون الأخر.

وهذا النموذج يعتمد على الهيكل الاستثمارى المشروع أو المقترح الاستثمارى الذى تمت

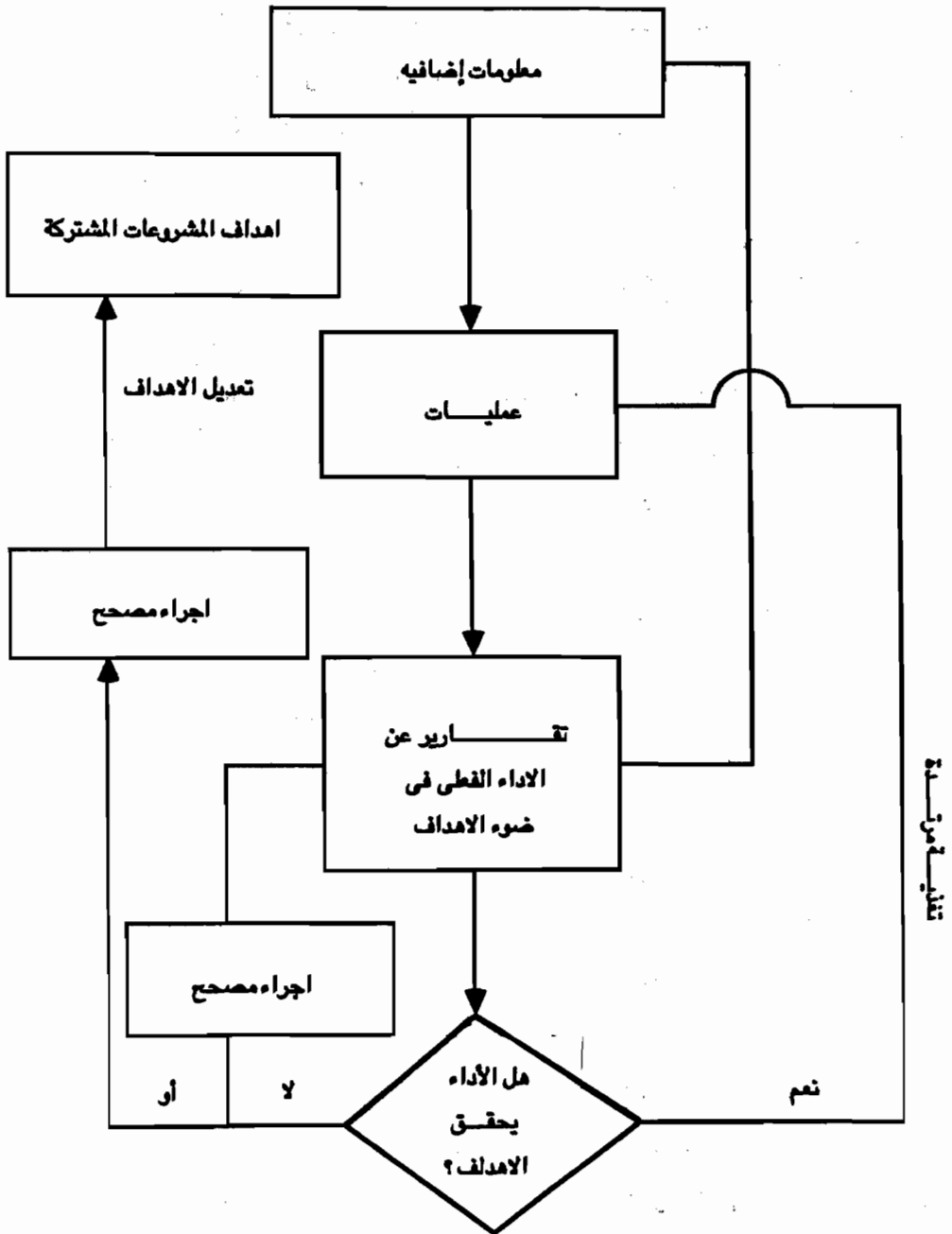
الموافقة عليه أو وجد قبولا للتنفيذ. بمعنى أن النموذج يعتمد على نوع الملكية.

* فإذا كان المقترح الاستثمارى مملوك ملكيه تامه للشركه الام الاجنبية. فإن الرقابه

فى هذه الحاله لا تختلف عن الرقابه فى النموذجين السابقين (دخول الاستثمارات والتشغيل).

* أما إذا كان المقترح الاستثمارى مملوك ملكيه مشتركه بين الشركات المحليه والاجنبية فإن

النموذج فى هذه الحاله يأخذ الشكل الآتى :



ويتضح من هذا النموذج المقترح أنه يراقب مدى نجاح المشروعات المشتركة بين الشرء الاجنبية والشركات المحلية فى تحقيق الاهداف الموضوعه والسالف الاشاره اليها ، وأهم الاهداف هو خدمة اعراض التنمية لاقتصاديه والاجتماعيه على المستوى القومى فى الالمضيفه.

٤ - النتائج والتوصيات

٤ / ١ - النتائج

٤ / ١ / ١ - الشركات متعددة الجنسيه حينما تزاوّل نشاطها فى الدول المضيفه - وخامه الناميه - فإنها تترك آثارا سلبيه وأخرى ايجابية على مجريات الحركه الاقتصاديه والاجتماعيه فى هذه الدول تتفاوت حدتها من دوله لأخرى تبعاً لمدى النشاط الذى تزاوّلوه هذه الشركات ومرحله النمو التى تمر بها الدوله المضيفه.

٤ / ١ / ٢ - هذه الشركات تمارس سياسات وأساليب تخدم مصالحها هى أولاً ولايمكن أن يكون الأثر ايجابيا على الشركه على اقتصاد الدوله المضيفه فى ذات الوقت وحيث أن الآثار معظمها ايجابيه على الشركات . لهذا فإن هذه الآثار تكون سلبيه على الدول المضيفه . وهذا هو السبب الرئيسى فى ضروره تبني انظمه فعاله للرقابه الماليه على أنشطه هذه الشركات.

٤ / ١ / ٣ - النظام الرقابى المالى الفعال يؤدى الى تعظيم المنافع التى تعود على الاقتصاد القومى فى الدوله المضيفه وتقليل الآثار السلبيه للاستثمار الاجنبى.

٤ / ١ / ٤ - تمر عمليه الاستثمار الاجنبى بمرحلتين : الاولى مرحله دخول الاستثمارات والثانيه مرحله التنفيذ أو التشغيل الفعلى لهذه الاستثمارات والنظام الرقابى المقترح يعالج هاتين المرحلتين بالاضافه الى المرحله الثالثه وهى مرحله تتوقف على اتباع سياسه المشروعات المشتركه بين الشركات الاجنبيه والشركات المحليه . والمرحله الاولى تهتم بالرقابه على عمليه دخول الاستثمارات وتقرير قبول المقترح الاستثمارى من عدمه . أما المرحله الثانيه فتهم برقابه

الاداء الفعلى للتأكد من تحقيق منافع هذه الشركات على الاقتصاد القومى. أما المرحلة الثالثة فتعنى برقايه سياسة بين الشركات الاجنبية والشركات المحلية.

٥ / ١ / ٤ - سياسة المشاركه بين الشركات الاجنبية والمحلية لم تحسم بعد حيث توصل الباحث نفعاً أو فائده للاقتصاد القومى فى الدول المضيفه. لهذا يجب ان يكن السياسه الحكوميه فى الدول المضيفه مرنه بحيث تسمح بالاستثمارات التى تحقق اكبر فائده للحياة الاقتصادية. كما ذكر الباحث ان هذه السياسه تتوقف على القطاع الاقتصادى محل الدراسة والاهميه النسبيه للاهداف التى تسعى الدوله الى تحقيقها من الاستثمارات الاجنبية.

٦ / ١ / ٤ - يفتح هذا البحث المجال للدراسات المحاسبية فى مجال الرقابه الماليه على أنشطه الشركات متعددة الجنسيه فى الدول المضيفه. مع ملاحظه أن مجال الرقابه كان قاصراً على الدراسات القانونيه لوالاقتصاديه أوكلاهما. كما أنه يضع الاطار النظرى والذى على ضوءه يمكن إختيار النظام الذى يناسب الاقتصاد المصرى.

٢ / ٤ - التوصيات

١ / ٢ / ٤ - نظراً لحتمية الرقابه الماليه على نشاط الشركات متعددة الجنسيه فى الدول المضيفه. ونظراً لضروره حصول الدول المضيفه على اكبر قدر من المنافع القوميه للاستثمارات الاجنبية. ونظراً للقصور الواضح فى انظمه الرقابه على انشطه الشركات الاجنبية يوصى الباحث بضروره تبني مثل هذا النموذج لمعالجة القصور فى النظم الرقابيه فى الدول المضيفه وخاصة أنه يعمل على رقايه دخول الاستثمارات ورقابه التنفيذ ورقابه سياسه المالكه المشتركه.

٢ / ٢ / ٤ - يجب دراسه نظام الرقابه الحالى فى جمهوريه مصر العربيه وتطويره لمعالجة نواحي القصور فيه على ضوء هذا النموذج المقترح وخاصه أنه - كما ذكر الباحث - يناسب الظروف الاقتصادية للدول الناميه المضيفه.

٤ / ٢ / ٣ - تزداد اهمية هذا النموذج المقترح فى الوقت الحالى فى جمهورية مصر العربية نظرا لتزايد دور القطاع الخاص (محلّى وأجنبى) منذ إتباع الدوله لسياسه الانفتاح الاقتصادى.

خامسا - مراجع البحث

- (1) Anthony, R.N. and Dearden , J. (1976)
"Management Control System : text and cases", Illinois: Richard D, Irwin , Inc.
- (2) Caves , R.E. (1982)
"Multinational Enterprises and Economic Analysis", Cambridge : Cambridge University Press.
- (3) Copeland , R.M. and Dascher , P.E. (1978)
"Management Accounting", Second Edition , New York:
- (4) Emmanuel , C. and Otley, D. (1985)
"Accounting for Management Control", England : Van Nostrand Reinhold.
- (5) Frank, I. , (1980)
"Foreign Enterprise in Developing Countries", New York : The Committee for Economic Development.
- (6) Hood, N.and Young, S . (1979)
"The Economic of Multinational Enterprises ", London : Longman
- (7) Jenkins ,R. (1984)
"Transnational Corporations, Capital Inflow, Accumulation and the Balance of Payments", Discussion paper No. 167, School of Development Studies , University of East Anglia.
- (8) Lall, S. (1980)
"The Multinational Corporation : Nine Essays", London, Machmillan.
- (9) Lucy , T. (1983)
"Management Accounting", England: DP Publications.
- (10) Muller, R. and Morgenstern , R (1974)
"Multinational Corporations and Balance of Payments Impacts An Econometric Analysis of Export Pricing Behavior", KYKLOS, Vol. 27, PP. 304 - 321
- (11) Newfarmer , R.S.(1985)
"International industrial Organizations and Development : a Survey", in Newfarmer, R.S. (ed.) Profits, Progress and Poverty: Cases Studies of International Industries in Latin America, Notre Dame University Press.

- (12) Rahman, M.Z., (1982)
"An Evaluation of the Problems of Measuring Profit Performance of Multinational Enterprises in less developed countries- A Case study of Bangladesh", Unpublished Ph.D Thesis, Manchester University
- (13) Reuber, G.L. et al , (1973)
"Private Foreign Investment in Development", Oxford : Clarendon Press.
- (14) Roumeliots, P. (1981)
"Underinvoicing Aluminum from Greece", in R. Murray (ed.), Multinational Beyond the Market , Brighton: Harvester.
- (15) Stoever, W.A.(1982)
"Endowments Priorities, and Policies : An Analytical Scheme for the Formulation of Developing Country Policy Towards Foreign Investment" Columbia Journal of World Business.
- (16) Stopford, J.M. and Wells L.T. (1972)
"Managing the Multinational Enterprise : Organization of the Firm and Ownership of the Subsidiaries", London : Longman.
- (17) Strong, E.P. and Smith , R.D. (1968)
"Management Control Model", New York : Holt, Rinehart and Winston
- (18) LNCTS, (1985)
"Measures to Strengthen the Capabilities of Developing Countries in their Dealings with Transnational Corporations", New York United Nations (E/C.10/1985/15).
- (19) LNCTAD, (1980)
"Legislation and Regulation on Technology Transfer : Empirical analysis of their effects in selected countries", New York : United Nations. (TD/B/C. 6/55)
- (20) Vaitsos, C.V.(1974)
"Inter-country Income Distribution and Transnational Enterprises" Oxford : Clarendon Press.
- (21) Vernon, (1977)
"Storm Over Multinationals ; The real issues", London : Macmillan
- (22) Villanueva, R.T (1973)
The Case For and Against the Multinationals, Conference Board Record, Vol. 10 P.11 PP(61-63)
- (23) Neyandhi, A.R.(----)
Management Practices of MNC and HG Policies in Patuick